

לماذا هو ليس احتلالاً*

יהודה שנهاف

أربعون سنة انقضت منذ 1967، ومع ذلك فأنا لا أزال أجد صعوبة في العثور على تعبير يميز الحالة السياسية في إسرائيل والتطورات التاريخية التي تشهدها منذ تلك الحرب. وأكثر الأمور صعوبة بالنسبة لي هو استعمال كلمة "احتلال"، ذلك التعبير الراجح في أوساط من يطلق عليهم اسم "المنتمين إلى معسكر السلام". هذا التعبير –الذي كان في نهاية العقد الثامن من القرن العشرين حكراً على فئة صغيرة وكان يثير حمية الإسرائيليين الذين اعتبروه كلاماً منطوقاً– تحول منذ زمن بعيد إلى تعبير مستهلك ونفذ إلى اللغة المتداولة فاقداً بعده النقدي. إلا أن المشكلة لا تكمن فقط في مأسسة هذا التعبير في اللغة. يعكس تعبير "الاحتلال" رؤيا منطوية على مفارقة تاريخية في وعي أولئك الذين فضلوا إسرائيل أخرى، تلك التي نشأت وتوسعت ضمن حدود العام 1967، معتبرين "الاحتلال" عبئاً لا بد من التخلص منه وأمرًا مؤقتًا وحادثًا عرضيًا في مجرى التاريخ السياسي لإسرائيل. تلكم نظرة إلى التاريخ متسامحة ومبتورة، فهي ترى في غزوات العام 1967 وبالمستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة مصدرًا لجميع الشرور. وتجد هذه النظرة تعبيراً عنها، على سبيل المثال، بما يمكن أن نسميه "النوستالجية الحديثة"، وهي بمثابة نظرة استرجاعية تعبّر عن الحنين لدولة إسرائيل ما قبل العام 1967 باعتبارها "إسرائيل الجميلة" التي شهدت عصرًا سياسيًا ذهبيًا على الطراز الغربي "السوي". وعبر يوسي بيلين عن وجهة النظر هذه حين قال إن العقد الذي سبق العام 1967 هو "العقد الأجل [بحياته]" وأردف: "كل ما أطمح إليه هو أن يعيش أحفادي في هذه البلاد كما حبيت أنا في أجمل العقود التي عرفتها وأكثرها هدوءًا، 1967-1957". وبالأسلوب عينه وصف البعض إسرائيل ما قبل العام 1967 بـ"الجمهورية الهزيلة [ولكن] العادلة". هل كانت إسرائيل جميلة وعادلة حقًا في سياساتها تجاه الفلسطينيين المقيمين داخل الخط الأخضر، الذين عاشوا في ظل احتلال عسكري داخلي؟ أو تجاه الشرقيين الذين قُذف بهم كي يعيشوا خارج مراكز القوة المدنية وتحولوا إلى العمود الفقري لما يطلق عليه "إسرائيل الثانية"؟ ما هو سر ذلك الشوق لفترة ما قبل اعتلاء "جوش إيمونيم" و"شاس" مركز الحلبة السياسية، عندما كان حزب العمل في ذروة نفوذه، فيما كانت القضية القومية الفلسطينية ("الداخلية" و"الخارجية") شبه غائبة عن المسرح؟

* تרגوم: نביה באשיר (הרמס הפקות).

وفي بعض الحالات أدت هذه المواقف، التي تمّ التعبير عنها بوضوح بالغ في الدراسات حول المجتمع الإسرائيلي، إلى تلاشٍ لوجهة النظر النقدية. تجدر الإشارة إلى أن مطلع التسعينيات شهد بدايات تبلور النظرية الكولونيالية/ما بعد الكولونيالية في العلوم الاجتماعية، التي كان يمكن الاعتماد عليها كإطار مفاهيمي (براديم) فوقى لدراسة الاحتلال، وهو ما نلمسه في دراسات أيبشاي إرليخ، وجرشون شفير، وباروخ كيميرلينغ، وأوري رام. إلا أن العديد من الباحثين بدأوا في الآن ذاته يتبنون الفرضيات الأساس التي تقوم عليها اتفاقيات أوسلو والمنظومة المعرفية التي تعتمد الطرح القائل بدولتين لشعبيين. وهكذا، فعلى الرغم من مرور أربعين سنة منذ تلك الحرب، فإن الحدود المتخيّلة لإسرائيل كما يتمّ التعبير عنها في الخطوط العريضة لغالبية الدراسات لا تزال حدود 4 حزيران 1967. إلا أن الخطوط العريضة هذه تنتكر لحقيقة أن الإطار المفاهيمي (البراديم) للاحتلال كان وما زال جزءاً متأصلاً في الأجهزة الداخلية للصهيونية ذاتها، وفي كافة صيغها تقريباً. تحجب هذه الدراسات حقيقة أن احتلال الأرض لم يبدأ في العام 1967 وأنه غير موجّه للخارج فحسب وإنما للداخل أيضاً، نحو الحيّز الدولاني حيث ليس ثمة عنف عسكري بل عنف من نوع آخر: إداري أو بوليسي. يكفي أن نعمن النظر في كيفية رد فعل الدولة على أربع الوثائق المستقبلية المختلفة التي نشرها بعض المواطنين الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل، حيث طالبوا -بين جملة ما طالبوا به- حقوق بالتمثيل الجماعي. ويكفي أن نعمن النظر، كذلك، في كيفية سيطرة الدولة على مخزونها من الأراضي وأسلوب توزيعها من خلال دائرة أراضي إسرائيل وأجهزة يهودية فوق دولانية كالوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي. يكفي أن نعمن النظر في المجالس الإقليمية التي تُستغل كجهاز (يمتاز بتاريخ إمبريالي) للسيطرة اليهودية على الحيّز وكأداة بيد الدولة لإقصاء من هم غير يهود. هذه الممارسات يتمّ تطبيقها داخل الخط الأخضر وليس خارجه فقط. الشهوة الإسرائيلية للأرض، وغياب حدود دائمة، وبناء المستوطنات، وإنشاء كليات أكاديمية في المناطق، وإلغاء الخط الأخضر في الكتب الدراسية، وقمع القومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل إسرائيل ذاتها - كل هذا ليس محض صدفة، بل يثبت أن "الاحتلال" ليس مجرد نزوة عابرة، بل فصلاً من فصول الرؤيا الطوباوية لجماعات إسرائيلية ليست قليلة العدد، تلك الرؤيا التي تحققت ظرفياً وعرضياً في العام 1967.

بودّي التأكيد أنني لا ازعم أن ثمة تماثلاً مطلقاً بين الأجهزة العاملة خلف الخط الأخضر وتلك المعمول بها داخله، ومع ذلك ينبغي معاينة عمل هذه الأجهزة من منطلق المقارنة لرصد أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها. كذلك، بودّي الادعاء بأنه بفعل جملة من الأسباب، أضحيّ تعبير "الاحتلال" المستعمل في الخطاب السياسي تعبيراً مخادعاً. تؤكد جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، بروح

القانون الدولي، أن "الاحتلال هو وضع ينشأ جراء عمل حربي تخضع الأرض فيه لجيش أجنبي. يدور الحديث إذًا عن وضع معرّف بحكم كنهه كوضع مؤقت، يتعيّن إنهائه عبر إيجاد حل لمكانة الأرض في إطار اتفاقية سلام توضع حدًّا للحرب".¹ يقوم تعبير "الاحتلال" على فرضيّة وجود دولة ذات حدود واضحة المعالم وسيادة متواصلة يمكن تحديدها دون لبس عملاً بالقانون الدولي. ولكن بدلاً من ذلك نشهد حالة من السيادة المتقطعة، والحدود الضبابية، والمطالبة بحق تقرير المصير ينادي بها فلسطينيون في "الداخل" و"الخارج".

تكشف لنا القراءة الحيزيّة للتاريخ الكولونيالي بأن الإمبراطوريات الأوروبية الكبيرة وجدت نفسها في مأزق مشابه. فمن جانب، سعت الدوائر الإمبريالية إلى تصدير سلطة القانون إلى المستعمرات، بغية الدفاع عن رعاياها واستكمال رسالة التثقيف الأوروبي، ومن جانب آخر، امتنعت عن ضمّ المناطق وفرض السيادة التامة فيها، ما أسفر عن نشوء فضاءات سيادية، أي سيادة جزئية تستند إلى استثناءات وليس إلى "وحدة واحدة لا تتجزأ"، كتعريف المفكر جان بودن. وقد أفرزت هذه الفضاءات السيادية في المستعمرات "قرارات سيادية" تستند إلى استثناءات، كما هو الحال في الصراعات المتواصلة بين المطالب المختلفة لوزارة المستعمرات ووزارتي القضاء والخارجية والمندوب السامي فيها. البيروقراطيون الكولونياليون -اللورد كرومر، المندوب السامي البريطاني في مصر، واللورد كرزون في الهند، واللورد سميث في جنوب أفريقيا، واللورد سومرست في جزيرة (Cabo da Boa Esperança)، التابعة حاليًا لجنوب أفريقيا، وكثيرون آخرون- استحدثوا نماذج شاذة مبنية على استثناءات تتقرّر فيها السيادة بمعزل عن سلطة القانون، وفي المقابل أخضع كل ما وُجد خارج سلطة القانون إلى دائرة نفوذها. وهكذا استحدثت منظومة مكوّنة من رقع قضائية وأنظمة وُضعت خصيصًا لغايات معينة (*ad hoc*) ما أسفر عن ظهور مناطق نفوذ تتمتع بالحصانة، واستصدار أوامر إدارية، واللجوء إلى إجراءات ضمّ جزئي، وإعلان عن "حالة حرب" فضلًا عن استخدام أنظمة الطوارئ. سُمّيت كل هذه الحالات بالحالات الاستثنائية، وفي واقع الأمر لم تكن سوى سلسلة من الاستثناءات التي تستتر تحت عباءة القانون وتخلق جيوبًا يغيب عنها القانون. يتعيّن التأكيد على أن الاستثنائي هنا ليس تعليق سلطة القانون بل فرضه (بصورة انتقائية) من خلال اللجوء إلى الترفيع الحيزي، ويظلّ النظام القضائي-السياسي في نهاية الأمر أداة الاحتواء والإقصاء في آن واحد. إن الكشف عن هذه الاستثناءات يمكننا من العثور على مصادر العنف القائم في فجوات السيادة، ومن

¹ أنظروا، ورقة موقف "هل حقًا ديمقراطية؟"، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، القدس، حزيران 2007، ص 2، <http://www.acri.org.il/pdf/democloug.pdf>

شأن زاوية النظر التي تعتمد على تحليل "فضاءات السيادة" من خلال المنظور الحيّزي (Spatiality) أن تمكّننا من التحرّر من الإطار المفاهيمي (براديم) البنيوي الذي يعتمد القراءة الثنائية التضادية للواقع السياسي، تلك القراءة التي تميّز بجلاء بين الـ"هنا" و الـ"هناك".

الحقيقة السوسولوجية تؤكد أن تعبير "إنهاء الاحتلال" لا يطرح مفهوماً واضح المعالم. فهل يقصد به العودة إلى حدود العام 1967؟ هل يعني إخلاء المستوطنات من "الأطراف المحيطة بالقدس"، في "معاليه أدوميم" و"أرينيل"؟ هل يعني استمرار قمع مطالب الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل بحقوق جماعية؟ من نافل القول إن التعبير "دولة يهودية ديمقراطية" قد فشل فشلاً ذريعاً في محاولته احتضان "الاستثناءات" وإعطاء الأجوبة لهذه المعضلات. من الواضح أيضاً أن صنيّة الخط الأخضر تطهّر السيطرة الإسرائيلية على ما هو وراءه، وتمد يد العون لها لتتظّم ذاتها في مسارات تنفي الجبروت عن الوجود الإسرائيلي هناك والظلم الناتج عنه، علاوة على أنها تتيح المجال لطرح زائف يميّز بين "الأخيار" و"الأشرار" وتخلق لامبالاة أخلاقية.

كذلك، كلما تبيّدت الحدود الدولية ("الخارجية") وتحوّلت إلى ضبابية أكثر -("الجدار"، "السور"، "محور فيلاديلفيا"، "الانفصال"، "الانسحاب"، "التكثيف"، "التعزيز")- صارت الحدود "الداخلية" بين المجموعات القومية والدينية والطبقية والإثنية أكثر تصلّباً. يمكننا أن ندرك ذلك حين نمنع النظر في نظام الامتيازات القائم في أساس الحيّز الإسرائيلي. أدعوكم لقراءة كتاب الفصل الصادر مؤخراً والذي قام بتحريره كل من حايم يعقوبي وشيلي كوهن بكل ما يتضمّمه من صور ونصوص.² يكشف لنا الكتاب مدى التثويه الذي لحق بالتقسيم التقليدي والمتعارف عليه بين الـ"نحن" و الـ"هم" مبيّناً بصورة منهجية أن الحالات الاستثنائية، بحسب معادلة التقسيم الثنائي التضادي، لم تعد حالات شاذة عن القاعدة بل أضحت جزءاً منها. ويشير الكتاب إلى ازدياد الانقسامات الداخلية في المدن وفيما بينها على أساس إثني-عربي. هو الحال مثلاً بالنسبة للسور المقام في مدينة الرملة بين حي الجواريش وحي "غنيه دان"؛ والجدار الترابي الذي أقامه سكان مدينة قيساريا بينهم وبين قرية جسر الزرقاء؛ والسور الذي خُطّط له بين الحي العربي بستان شنير ("برديس شنير") في مدينة اللد وبين القرية التعاونية "تير تسفي"؛ فضلاً عن المجتمعات المحليّة المنغلقة على ذاتها في أماكن عديدة، وأبرزها المجتمع المحلي في موقع "أندروميديا" في يافا؛ والنزاعات حول الـ "حدود" بين البلدات "موديعين" و"رعوت" و"مكبيم" - تلك البلدات التي تمحي معالم الخط الأخضر وترسم أحيزة طبقية جديدة. هذه الأسوار، المادية منها والرمزية، هي حصيلة دمج لمفاعيل دولانية، ومبادرات أصحاب

² حايم يعقوبي وشيلي كوهن (محرران)، 2007. الفصل: سياسة الحيّز في إسرائيل. حرجول، تل أبيب.

الأموال، ومبادرات قام بها بعض السكان والسلطات المحلية. إن الحيز الإسرائيلي مبني من منظومات حدود وتصنيفات تبدو للوهلة الأولى مفتقرة للمنهجية أو النظام. من دون أن نغالي بأهمية الفصل الداخلي لفهم الحيز الإسرائيلي، يمكننا أن نلاحظ الحركة القائمة في العقدين الأخيرين (وبصورة خاصة منذ أواسط الثمانينيات) والانتقال من سيادة دولانية حصرية بالتقريب إلى سيادة حيزية تتضمن لاعبين اقتصاديين، وبشكل خاص رؤساء أموال، داخل الخط الأخضر، على خط التماس وخارجه. إن هذه الحركة تتسّر أكثر فأكثر على أجهزة الاحتلال وتغرسها داخل "أجهزة السوق". على سبيل المثال، ليست السيادة الدولانية هي التي تخلي سكان "كفار شاليم" (حي سكني أقيم مكان القرية الفلسطينية "سلمة" بجوار مدينة يافا) من بيوتهم التي عاشوا بها طيلة عشرات السنين، وإنما السيادة الاقتصادية، التي لا تستعين فقط بالشرطة الدولانية وإنما بشركات حراسة وأمن خاصة، هي التي تقوم بهذا الدور.

الجدار الذي شيّدته إسرائيل لا يعكس (فقط) "متطلبات أمنية". إنه جدار سياسي اقتصادي بامتياز، لا يعبر عن حدّ ثابت واضح المعالم، وإنما يعكس حالة الفوضى الدولانية وارتباك النظام في إسرائيل بهذا الشأن، ما يفرز حالة من الطرد الجماعي (الترانسفير) للفلسطينيين الواقعين بين شرك الخط الأخضر ومسار الجدار، ويعرقل فرص إقامة تواصل إقليمي داخل مناطق السيادة الفلسطينية. لا يمثل الجدار حدًا بين دول، فهو يتحرك ويرسم مساره بشكل ذاتي، ومن وجهة نظري ليس هنالك عثرة أكبر تقف في وجه خطة إقامة دولتين لشعبيين من جدار الفصل، إذ أنه يؤمّن تقدّمًا، وإن بخطى بطيئة، لكن مؤكدة باتجاه تحقيق فكرة ثنائية القومية. وسوف تكون ثنائية القومية شبيهة إلى حدّ ما بالحالة القائمة في اللد والرملة حيث نجد جدرانًا فاصلة مماثلة داخل مناطق دولة إسرائيل. إنها جدران تتيح إمكانية الفصل الإقليمي المدني بين اليهود والعرب وتعبر أكثر من كل شيء عن الكولونيالية الداخلية-الخارجية داخل المجتمع والدولة في إسرائيل.

إنني أدرك احتمال أن تكون هذه الأقوال مطابقة لأقوال تتردد في أوساط اليمين الراديكالي. أظنّ أن هنالك تماثلاً ما في التشخيص، ولكن ذلك لا يحولها بالضرورة إلى خاطئة أو غير شرعية، إذ لا يكمن الاختلاف في التشخيص وإنما في الأفق السياسي الذي يفرضه. أظنّ أن تشابه التشخيص القائم بين موقفي وموقف اليمين الراديكالي يكتسب وضوحاً أكبر في ظل المفاهيم الليبرالية لليسر الصهيوني، التي تستند إلى فرضيات مضلّة تقول إنه بالإمكان حلّ الصراع العنيف من خلال الإجراءات التالية: (1) إخلاء التكتلات الاستيطانية؛ (2) إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بالتواصل الإقليمي في حدود العام 1967 ؛ (3) رفض منح الحقوق الجماعية للفلسطينيين مواطني إسرائيل. أخشى أن حلاً كهذا غير ممكن سياسياً وعملياً، إذ أنني أعتقد أن إخلاء المستوطنات ليس بالأمر

الواقعي، بل ولعله غير أخلاقي أيضاً؛ وأن دولة فلسطينية مخرّمة ومتقطّعة تسيطر عليها إسرائيل جزئياً ليس حلاً من شأنه أن يضع حداً للصراع؛ وأعتقد كذلك أنه يتعيّن على إسرائيل أن تغيّر الأسس الإثنية غير الديمقراطية الكامنة في نظامها، الداخلي أيضاً. لا يحمل الأمر في طياته تهديداً لوجود دولة لليهود كما يدّعي بعض المفترين، بل يؤكد حتمية استبدال صيغة الدولة اليهودية والديمقراطية بصيغة بديلة خلاقة تحقق مساواة أكبر. لا تعكس موافقي هذه بالضرورة آراء كتاب هذا العدد المخصّص للأربعين عاماً التي انقضت منذ العام 1967 ولأوجه السياسية للوجود الإسرائيلي في المناطق. لا تعكس مقالات هذا العدد إطاراً مفاهيمياً (براديم) واحداً؛ على العكس من ذلك، فقراءة العدد تؤكد أن تحليلات الكتاب تتسم بتباين كبير فيما بينها. وأنا نفسي سوف أستمّر باستخدام هذا التعبير الخطابي "احتلال"، على الرغم من هذا النقد الذي أعرضه هنا.

تعالج مقالة أرنا بن-نفثالي وإيال غروس وكيرن ميخائيلي مسألة قانونية السيطرة الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية والهيكل القضائي لما يسمونه "نظام الاحتلال". يدعي الكتاب أن الخطاب القضائي تحديداً لا يتعاطى مع مسألة قانونية أو عدم قانونية الاحتلال، ويحاولون تقصّي هذه المسألة من خلال إجراء نقاش سياسي حول القانون الدولي. ويتوصّل الكتاب إلى نتيجة -لعلها لا تفاجئ من هم ليسوا رجال قانون- مفادها "أن الاحتلال الإسرائيلي المتواصل في المناطق الفلسطينية التي تمّت السيطرة عليها في العام 1967 هو حالياً نظام احتلال غير قانوني"، وأن وجود نظام احتلال غير قانوني ممكن معيارياً. وعليه، يناقش الكتاب مسألة هيكلية تشريع الاحتلال في غياب قانونيته (كالضروريات الأمنية)، ومغزى التمييز بين الـ"هنا" والـ"هناك"، وطمس الفوارق بين القاعدة والشاذ وبين المؤقت وغير المؤقت.

تتمحور مقالة أرييه أرنون حول مسألة العلاقة بين المناطق وبين إسرائيل داخل الخط الأخضر عبر المنظور الاقتصادي، وهي مسألة في غاية الأهمية لأنها تمثل فاعلية مغايرة لتلك المستحكمة بالمنطق السياسي. تنتازل السلطة السياسية الإسرائيلية عن السيادة السياسية، مثلما فعلت قوى إمبريالية عظيمة كثيرة في زمن الغزوات الكبرى، فيما تقوم فعلياً بدور السلطان الاقتصادي الجبار في المناطق. ترسم مقالة أرنون الإطار التاريخي للتذبذب القائم في السياسة الإسرائيلية. يدلّ التوتّر بين الدمج والفصل على صنميّة الخط الأخضر المستغلّ كخط ذي وجهين يضم حيناً ويفصل حيناً آخر كل مجموعة وكل فترة وفق منطقتها الخاصّ بها.

تتناول الكاتبة دانييلا منسيخ النشاطات الاحتجاجيّة التي تقوم بها حركة "مחסوم Watch"، طارحة بدورها موضوع التمييز التقليدي بين الـ"هنا" والـ"هناك" والتعاون والنقد. ولا تكتفي الكاتبة بتحليل تأثير أنشطة الحركة الاحتجاجية على حال الاحتلال، بل لعلها، وبصورة خاصة، تقوم بتحليل

العلاقة بين هذه الأنشطة وبين نظام الخطاب الجنسوي (جندي). وهي تزعم أن هذه الأنشطة تُدخل إلى الحيز العسكري الذكوري منحى ينتقد التقسيم الجمهوري الذي يعتمد معياراً قائماً على مدى تقديم الدعم للجيش، كما وتنشط المبنى الـ"بنابتيكي" (نسبة إلى تعبير "Panopticon" لميشيل فوكو) الذي يتيح إمكانية التفكير بما يحدث في الحواجز.

يمنحنا أرينيل هندل صورة بصرية قائمة على الترميز لتكنولوجيات السيطرة الحيزية في المناطق، مركزاً على ما يسميه "تكنولوجيات عدم اليقين" فيبحث في كيفية ابتداعها ونشرها واستخدامها في المناطق. يعرض الكاتب نوعين من القيم الحيزية: قيمة الحيز المطلقة القائمة على أساس اللامبالاة لما يحدث في الحيز الذي يتم قياسه، وقيمة الاستعمال التي تأخذ بعين الاعتبار تكنولوجيات السيطرة ذاتها وتعرض أدوات بصرية لتمثيل استخدامها.

يتناول ريجف نتزون محوراً بصرياً آخر للاحتلال في المناطق: استناداً إلى صور التقطها مصوِّرو الصحف. إنه يسلم الضوء على محاولات بعض المصورين، من خلال الصور التي يلتقطونها، رسم واقع مهذب ومنظم ومطهر للاحتلال المشوّش. بعد أن قام بتحليل مئات الصور يقرّ أنها تتوزّع على ثلاثة أنواع، ويحاول أن يشرح من هم المصورون الذين ينتمون لما يسميه "تصويراً عابراً للحدود". إحدى النتائج المفاجئة، وقد لا تكون كذلك فعلاً، أن مصوِّري الصحف قلما يلتقطون صوراً "عابرة الحدود"، وأن غالبية الصور غير المبتدلة إنما تلتقطها عدسة الجنود الذين لا يحترفون التصوير.

تحاول مقالة أرينيلا أرولاي وعادي أوفير طرح هيكلية لأصناف وقوالب العنف في المناطق واضعين شكلين من أشكال الفرز الاصطلاحي، الأول منهما الفرز بين الفصل الحيزي (بين مناطق تخضع للاحتلال ومناطق إسرائيلية) والفصل القضائي والإداري (بين المواطنين وغير المواطنين). يحاول الكاتبان التخلّص من التشخيص الثنائي الشائع ويرسمان هيكلًا يدحض وجود فصل مطلق بين المنظومتين (الاحتلال والسيادة) في أي وقت من الأوقات، مع أنه لم يجر كذلك ضم هاتين المنظومتين بشكل سيادي كامل. يدعي الكاتبان أنه يفترض بالفصل الحيزي أن يفصل أو يميّز بين مجموعتين قوميتين، على أن يحتوي كلتيهما في الوقت ذاته داخل جهاز سيطرة واحد. الفرز الثاني الذي يتناوله الكاتبان هو بين شكلين من العنف: العنف المتفجّر والعنف المخزون. الأخير هو عنف مؤجل، تظهر طاقته المكمونة، المستترة عادة، إلى العيان، أما القوّة العنيفة فتتشتت عبر عرض الطاقة الكامنة بداخلها. ولا ينحصر الأمر بالإشهار عن الصلاحيات أو التذكير بها، أو بإصدار المراسيم أو بالتبجّح بالرتب والبرّات، بل بابرّاز "الأمر الحقيقي".

يتضمّن هذا العدد نصّاً آخر لأرينيل هندل، لا يتسم بكونه مقالة عادية، على الرغم من أنه مرّ بتحكيم كباقي المقالات الأخرى. ينجح هندل بعد جهد كبير إعداد سلسلة وقائع بالغة الأثر حول سبل إدارة الحكم الإسرائيلي في المناطق خارج الخط الأخضر (وداخله) منذ العام 1967.

يتضمّن هذا العدد ثلاث مقالات قصيرة. تقترح مقالة ليف غرينبرغ، التي تحوي بعض النقد لمقالة أرييه أرنون المنشورة في هذا العدد، زاوية نظر إضافية لمعينة نمط سيطرة إسرائيل الاقتصادية-العسكرية في المناطق عبر الزمن. وتتناول مقالة حنان حيفر ديوان الشعر "مدينة الحوت" لـ "ليتسحاق ليثور، الذي كُتب في أعقاب نشوب الانتفاضة الثانية. أما حانه هرتسوغ فتودّع في مقالتها القصيرة زميلاً وصديقاً لها، باروخ كيمرلينغ، الذي وافته المنية هذا العام.

يتضمّن هذا العدد عرضاً لعدد من الكتب بقلم ثلاث محرّرات: رونا براير-غارب وأورنا يوثلي وطال كوخافي. ويحلل يشاي روزين-تسفي أربعة كتب موضوعها المستوطنات؛ بينما يتناول رانف زريق أربعة كتب نشرت في السنوات الأخيرة موضوعها الأساس هو الحواجز؛ ويتوقف بشير بشير عند أدبيات فلسطينية موضوعها الصراع الإسرائيلي الفلسطيني؛ وتحلل رونا سيلع كتباً لباحثين فلسطينيين يعاينون التمثيل البصري للماضي الفلسطيني من خلال التصوير؛ ويتوقف شلومو فيشر عند عروض مسرحية يكتفيها بـ"الصهيونية-الدينية-الراديكالية".

الاحتلال الداخلي فينا

كان يُفترض أن يصدر هذا العدد في خريف 2007، ولكنه يصدر بعد تأخر كبير ومن دون أن يتضمّن مقالين اثنين كان من المقرّر أن يصدر ضمن هذا العدد: مقالة لأيال فايتسمن، بعنوان "السير عبر الحياط"، ومقالة لنيف غوردون بعنوان "من الاستيطان إلى الفصل: نقاش حول مبنى الاحتلال الإسرائيلي". تعالج مقالة فايتسمن قضية تنظيم الحيز أثناء قيام الجيش الإسرائيلي بعمليات قتالية على أراضٍ مبنية في المناطق. يتوقف فايتسمن عند استخدام عدد من واضعي الإستراتيجية والضباط الإسرائيليين اصطلاحات أفرزتها مبادئ تطوّرت في النظرية النقدية تحديداً، كممارسة "السير عبر الحياط" التي اعتمدها الجيش خلال العملية التي يطلق عليها اسم "الجدار الواقى"، أي التحرك عبر حياط بيوت سكان المدن ومخيمات اللاجئين مثل جنين أو بلاطة. ويقول واضعو هذا المنهج من رجالات الجيش إن هذه الممارسة تستند بصورة واضحة إلى المنظور الاجتماعي الحيزي الذي وضعه جيل دلوز وفليكس جواتري. يقوم هذا المنظور بتفكيك الثنائية "داخل" و"خارج" والتمييز بين ذوات مدركة فاعلة في الحيز وبين أشياء موجودة في الحيز. ولكن ما اقترحه جيل دلوز وفليكس

גواتרי כאנוذج لمقاومة الدولة والجيش أخضع وجيّر لخدمة ماكينه الحرب العسكرية. إن التحليل الذي قام به فايتسمن في مقاله فرض علينا طرح أسئلة حادة حول الأيديولوجيا والمنظومة المعرفية وحول نزوح الأفكار النقدية والملكية عليها. ولم يكف فايتسمن بالمستوى التحليلي، بل اختار سبباً سياسياً نقدياً واعياً وحمل المسؤولية في مقالته لأفراد – كالدكتور (العميد) شمعون نافيه والعميد أفييف كوخافي – لاعتمادهما مثل هذه السبل القتالية المستحدثة وللمسّ البالغ بالسكان المدنيين الناجمة عنها. بعد أن تمّ قبول مقالة فايتسمن للنشر، طلب رداً من شمعون نافيه، الذي وافق بصورة مبدئية على ذلك، ولكنه لم يرسل موافقة خطية بالرغم من طلبات متكررة بهذا الشأن من طرف هيئة التحرير.

لن يتم نشر مقالة فايتسمن في هذا العدد بفعل سلسلة من الأحداث المتتالية أفضت إلى أزمة مرگبة، يقوم في مركزها رسالة تهديد من طرف محامي كوخافي جاء فيه تحذيراً يتلخّص بأن المقالة تتضمن إقراراً بمسائل معينة من شأنها أن تؤدي بموكله اللجوء إلى القضاء. العسكرة والاحتلال، المغلقان بالقضاء المدني، وصلا إلى عتبة مجلة "نظرية ونقد"، ومن المستحب إثارة هذه المسألة في جدول أعمالنا.

مع دخول رئيس هيئة تحرير مجلة "نظرية ونقد" الجديد إلى وظيفته في أيلول 2007 طلب قراءة جميع المقالات التي تمّ إقرار صدورها ضمن العدد الحالي. لقد اعتقد أن النقد الشخصي الكامن في مقالة فايتسمن يُلزم هيئة التحرير منح فرصة الردّ للشخص الذي يوجّه ضده هذا النقد، أي العميد كوخافي. أرسلت المقالة إلى المتحدث الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي، بفرضية أن العميد كوخافي بصفته ضابطاً ما زال يعمل في وظيفته يُمنع من الردّ المباشر على مثل هذا النقد. لم يرسل المتحدث الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي رده أبداً، وبدلاً من ذلك تلقت هيئة التحرير رسالة من المحامي الشخصي لكوخافي.

في أعقاب ذلك توجّهنا إلى المستشار القضائي لمعهد "فان لير"، الذي اعتقد أن المقالة مؤهلة فعلاً لأن يُرفع على أساسها دعوى قضائية تتمحور حول مسألة التشهير. بعد قيامنا بالعديد من الاستشارات القضائية الأخرى، تقدّمت باقتراح لفايتسمن مفاده إدخال بعض التصويبات التي من شأنها أن تقوّض من إمكانية تقديم دعوى قضائية على أساس التشهير ضدّ المجلة. في هذه الأوقات التأمّت هيئة التحرير واتخذت قراراً بمساندة هذا الجهد المنصب على إدخال بعض التصويبات على المقالة. كذلك وضعت هيئة التحرير سياسة خطية مفادها أن المجلة لن ترسل مستقبلاً، ولأي سبب كان، مقالات للحصول على ردود فعل من جهات خارجية قبل نشرها. كذلك تقرّر، في أعقاب اقتراح تقدّم به رئيس هيئة التحرير، أنه في حال أن مقالاً ما يتضمّن إقراراً بحقائق معينة من شأنها أن تثير

دعاوى قضائية على أساس التشهير، يقوم المحرر بتحويل المقال للتحكيم الداخلي في معهد "فان لير" بغية التحقق من أن مثل هذا الإقرار للحقائق يستند إلى وثائق نافذة. ينطوي القرار الجارف الذي اتخذته هيئة التحرير بعد وقوع الحدث على اعتراف أن إرسال مقالة بغية الحصول على رد فعل قيل نشره هو أمر خاطئ. كذلك، تجدر الإشارة إلى أن هيئة التحرير ورئيسها يدركون أن القرار بمسألة اعتماد الحرص الشديد بما يتصل بمقالات تتضمن إشارات شخصية لا يخلو من ميول أيديولوجية سياسية: بفعل غياب التوثيق أو التشرذم بما يتصل بالحكم الإسرائيلي، وبصورة خاصة بشأن النشاطات القائمة في المناطق ومجالات عمل أخرى، من الواضح أنه هنالك قيود وحدود للقدرة على التحصن بالمستندات والوثائق بما يتعلق بنشاطات النظام. على سبيل المثال، يعلمنا التاريخ الكولونيالي أن أعمال الشر، كالتهديم المكثف للقرى الفلسطينية في حرب 1948 أو القتل والإبادة التي أقدم عليها النظام الفرنسي في الجزائر، تتكشف بحجمها الكامل فقط بعد وقوعها. وعليه هنالك عدم تساوق معرفي بين القدرة على إثبات اقتراف أعمال شريرة وبين عدم القدرة على إثباتها في لحظة وقوعها. كذلك فقد تقرر أن يتم التحصن بالمستندات والوثائق في حالات شاذة فقط، عندما تتضمن هذه المقالات تطرّفًا شخصيًا، وأن لا تعتمد هذه الآلية بصورة دائمة في المجلة.

في نهاية الأمر قرر أيال فايتسمن عدم نشر المقالة على الرغم من أنه وافق على أن التصويبات المطلوبة لا تحدث عقراً في ادعاءات المقالة ولا تمس بجوهرها. لا أعتقد أن التخلي عن نشر المقالات هو عمل سياسي ناجح. إنني في غاية الأسف على أن مقالتيين مهمتين لفهم الأصول والأحكام الداخلية للنظام الإسرائيلي في المناطق لم تدخل في هذا العدد. ولكن لفايتسمن، كما هو الحال عند نيف غوردون، كانت إدعاءات مبدئية أكثر بشأن مكانة فعل التحصن بالوثائق والمستندات، وبشأن العلاقة المتبادلة بين مجلة "نظرية ونقد" وبين محيطها السياسي والشرعي القضائي. كذلك يمكن الادعاء بأن قرارنا بشأن وضع الأسس لسبل التعاطي مع المقالات التي تتضمن تطرّفًا شخصيًا لا تخلو من الدلالات على صعيد الحدود بين النقد والاحتلال.

تستحضر هذه الأزمة أماننا "لحظة نقدية" أو "نقطة من اللاتواصل"، تفرض علينا فحص العلاقة بين إمكانية نقد الاحتلال وبين إمكانية النقد الذاتي في مجلة "نظرية ونقد". إن عدم نشر المقالات والعمليات التي طرأت في مجلة "نظرية ونقد" وخارجها حين وقوع الأزمة توضح لنا ضرورة المحاولة لفهم سبل إدارة مجلة تخضع لمصفوفات مختلفة من القوة السياسية، أو الاقتصادية، أو القضائية الشرعية. يمكن لنا تحليل النتيجة والخلوص إلى فهم بشأن موقعنا نحن كإسرائيليين خاضعين أيضًا إلى نظام احتلال نشارك فيه بصورة فاعلة أو غير فاعلة، كأفراد وكمجموعة، نسعى إلى إصدار مجلة أكاديمية نقدية. كما هو الحال بشأن إسرائيل داخل الخط الأخضر، وكما هو الحال

בשأن مواطنי ישראל الذين يدفعون الضرائب التي تغذي الاحتلال، كذلك الأمر بشأن المجلة فهي لا تقع خارج هذا المجال. إنما تقع ضمن مصفوفات قوة الاحتلال والمنطق العسكري الذي يصقلها. كذلك، تفرض علينا هذه الأزمة نقاشاً حول العلاقة القائمة بين المجلة المحكومة بالضروريات الروتينية المؤسساتية (ميزانيات، وقضائية، وإدارية) وبين القدرة على الاستمرار بتطوير فكر ولغة نقدية يرتبط تحققهما بالقدرة على الاستمرار بالقفز عن حدود الخطاب الشرعي (مهذب أو مسؤل أو قانوني)، حيث علينا أن نتذكر أن الرقابة الذاتية والرقابة الاجتماعية لا تظهران بالملق تقريباً بصورتها العارية، وإنما تظهران بصورة مموّهة عبر اصطلاحات مفهومة ضمناً، ظاهرياً، كالنزاهة والإنصاف والعقلانية والاعتماد على المنطق.

يتم التعبير عن هذه المسألة الأخيرة في أحد الادعاءات التي ظهرت في رسالة المحامي: "تجدد الإشارة إلى أن عدم ذكر اسم موكلتي في المقالة لن يمسّ فهم الأفكار المطروحة فيها...". ويبدو أن المحامي قد أشار هنا إلى نقطة مركزية حول "السياسي" في النظرية النقدية. يدعي آيال فايتسمن في مقالته أنه يحرم على النظرية بصورة عامّة، وتحليل البنى والمؤسسات والأجهزة بصورة خاصّة، اعتماد الضبابية بشأن مسؤولية أفراد عن جرائم حربية. زيادة على ذلك، يتعيّن أن تتضمن كل نظرية تعمل على تحليل أجهزة الاحتلال، وأجهزة أخرى تولد اللامساواة والغبن والجرائم، طريقة للتعبير عن مسؤولية شخصية حول أعمال من شأنها أن تحمل طابعاً جنائياً وأن تحمل المسؤولية للمنقذين وإدارتها. يقترح المحامي عملياً تفرغ "الشخصي" من النقاش السياسي.

وعليه، بمعزل عن نقد الاحتلال المباشر، يتعيّن التساؤل حول الدور الذي تؤدّيه أحكام القانون المدني—عبر الخضوع لتحريم التشهير—في الرقابة والرقابة الذاتية. يعمل القانون المدني، في الحالة الماثلة أمامنا، وكما يقوم بصياغته المحامي، بوصفه جهازاً يحدث عقراً في البعد الشخصي وبيئتنا مع "الأفكار" فقط. لا يمكننا القبول بأمر الخضوع لأحكام هذا القانون وكأنه مفهوماً ضمناً. إن التقهّم الذي نظهره، داخل المنطق القضائي، بشأن الضرورة للامتناع من دعاوى التشهير، يعمل كجهاز يتوخّى الفصل مجدداً بين النظرية والعمل على مباني القوة، من طرف واحد، وبين ذوات فاعلة تحمل مسؤولية أخلاقية وقانونية من طرف آخر. إن هذا النقاش يمس قضية أساسية هي مسألة الخطاب النقدي والظروف التي تمنحنا فرصة "إنزال المباني للشارع". يتّضح أن هذه الظروف تفرض علينا أن نبحث في كيفية تفكك "نقد الاحتلال" في غمرة تفاصيل الحياة اليومية المملة، عبرها نتفكّر ونكتب ونتبادل الآراء والمواقف مع زملاء لنا.